

تصنيفات المحاسبة الدولية

المحاسبة الدولية

م.م ابتهاج سعد اليساري

المرحلة الرابعة
قسم المحاسبة



تصنيفات المحاسبة الدولية

أهداف الوحدة التعليمية

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل ينبغي ان نكون قادرين على ما يأتي:

- ١- معرفة طبيعة ومفهوم التصنيف والتصنيف المحاسبي بشكل خاص.
- ٢- عرض أغراض التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٣- مناقشة مداخل التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٤- توضيح التصنيف المحاسبي الدولي.
- ٥- بيان أثر القيم الثقافية في التصنيف المحاسبي
- ٦- شرح التوجيهات الحديثة للتصنيف المحاسبي.

تمهيد:

تم مناقشة الاختلافات في النظم المحاسبية وأسبابها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، وتم عرض أسباب الاختلاف، ومن المفيد في هذا الفصل معرفة التشابهات بين مجاميع الدول، وسيتم تكريس موضوعات هذا الفصل كذلك البحث في التفاصيل الخاصة بإمكانية تصنيف نظم الإبلاغ المالي الى مجموعات رئيسية وأخرى فرعية، ويأخذ التصنيف أهميته للعلوم الاجتماعية والمحاسبة واحدة من هذه العلوم

١-٣ طبيعة ومفهوم التصنيف: The Nature and Concept of Classification:

يعد التصنيف واحداً من الأدوات الأساسية في العلوم، اذ يستخدم كأداة للتحليل والوصف لإظهار الهيكل الأساسي والقدرة التنبؤية لمكون او عنصر معين في المكان الذي صنف فيه، كما يوفر التصنيف نظرة عميقة للباحثين حول العناصر المتوافرة حالياً، والتي يمكن ان تتوافر في المستقبل وتلك التي تعمل الآن والأخرى التي تنتظر اكتشافها.

ويمكن ان تختلف أنواع التصنيف من النوع المبسط الى النوع المعقد والمتشعب، وفي المحاسبة يمكن النظر الى الطرائق التقليدية في التصنيف في مجالات متعددة، اذ يمكن اجراء التصنيف على وفق النظم السياسية او النظم الاقتصادية او النظم القانونية. على سبيل المثال تصنف نظم الإبلاغ بالاعتماد على النظام السياسي الى نظم ديمقراطية ونظم الأقلية، وتقسم النظم الاقتصادية الى نظم رأسمالية ونظم اشتراكية وتقسم النظم القانونية الى نظم القانون العام ونظم القانون الروماني، وفي هذا النطاق وضعت جمعية المحاسبين الأمريكية

American Accounting Association (AAA) التشكيل التكويني المورفولوجي (Morphology)
 لنظم المحاسبة المقارنة على وفق الشكل الآتي:

شكل (1-3)
 تكوينات (مورفولوجيا) نظم المحاسبة المقارنة

المتغيرات					الأوضاع الطبيعية
5	4	3	2	1	
حكم الديمقراطية	حكم الديمقراطية	حكم الاقلية	حكم الاقلية	حكم الاقلية	P1 النظام السياسي
السياسية	الحارس	المعاصرة	الشمولية	التقليدية	
	خطط	اقتصاد مخطط	اقتصاد سوق	اقتصاد تقليدي	P2 النظام الاقتصادي
الاستهلاك	الاتجاه نحو التطور	خطر التطور	قبل التطور	مجتمع اقتصادي	P3 مستوى التطور
اهداف الاقتصاد القومي	التخطيط والرقابة القطاعية	القياس الاجتماعي	الأداء الاداري	قرارات الاستثمار	P4 اهداف الإبلاغ المالي
قطاع خاص	قطاع خاص (اتحادات)	وحدات إدارية حكومية	قانون تشريعي	أوامر قضائية	P5 مصدر السلطات
	خاص		عام		P6 التعليم
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	والتدريب
	خاص	قضائي	إدارة حكومية	تنفيذي	P7 الالتزام الاخلاقي
					P8 الزبون
		المؤسسات الخاصة	الحكومة		

2-3: أغراض التصنيف المحاسبي الدولي:

تتركز اهداف التصنيف المحاسبي الدولي في مساعدة المهتمين بالمحاسبة (طلبة ودارسين وباحثين) الى مقارنة نظم المحاسبة الدولية بالشكل الذي يساهم في تحسين فهمهم للطبيعة المعقدة للممارسات المحاسبية، وبالتالي فإن صيغ التصنيف التي سنتناولها ينبغي ان تساهم في الآتي:
 1. معرفة نطاق نظم المحاسبة الوطنية (لكل دولة) ومدى التشابه والاختلاف بينها.

٢- ان الدول التي تقع ضمن مجموعة محددة من التصنيف من المتوقع أن تستجيب للظروف الجديدة بالأسلوب نفسه، فالدول يمكن ان تنتفع من الخبرات المتوافرة لدى دول أخرى تقع معها في المجموعة نفسها على سبيل المثال، واضعي المعايير المحاسبية في كل من استراليا، كندا، نيوزلندا، بريطانيا، والولايات المتحدة وجد انها اتخذت الإجراءات نفسها تجاه المشكلات المحاسبية المختلفة.

٣- معرفة لماذا ان لبعض الدول تأثيراً كبيراً على المحاسبة في حين لا توجد مثل تلك التأثيرات لدى دول أخرى

٤- معرفة النماذج المطورة من دول النظم الوطنية ومراعاة ذلك عند اجراء تغييرات في نظم أخرى.

٥- يساعد التصنيف واضعي السياسة المحاسبية على مستوى العالم لتحديد اتجاهات ومشكلات التوافق الدولي.

٦- على المستوى الوطني يجعل التصنيف واضعي السياسة المحاسبية في وضع مثالي للتنبؤ بالمشكلات المحتملة لنظمهم المحلية وإيجاد الحلول المناسبة لحلها من خلال الاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى دول مرت بالظروف نفسها.

٧- يستفاد التعليم المحاسبي من التصنيف المحاسبي من خلال دراسة مداخل التصنيف.

٣-٣ مداخل التصنيف الدولي: International Accounting Classification Approach:

تصنيفات نظم المحاسبة الدولية اتخذت مداخل عدة منها:

أولاً: المدخل الاستنباطي The Deductive Approach:

انجز هذا النوع من التصنيف من قبل (Gerhard Muller) في كتابه (المحاسبة الدولية) الصادر عام (١٩٦٧) والذي له الريادة في هذا المدخل، فقد حدد أربعة مداخل لتطوير المحاسبة هي:

١- أنموذج الاقتصاد الكلي:

يقوم هذا المدخل على افتراضين لهما علاقة بالأعمال والاقتصاد هما:

أ- تضع الشركات الفردية اهدافها ومن ثم تنظم عملياتها لإنجاز تلك الاهداف

ب تضع الدول سياستها، ومن ثم تتبنى مجموعة من الاجراءات لتنفيذ تلك السياسات.

وعليه فإن اهداف الشركات هي اقل اتساعاً من الاهداف الوطنية السياسة الاقتصادية الوطنية)، ونتيجة لذلك فإن اهداف الشركات تتبع ولا تقود اهداف السياسة الوطنية.

في ظل أنموذج الاقتصاد الكلي لتطوير المحاسبة، فإن الممارسات المحاسبية للشركات تشتق وتصمم لخدمة اهداف الاقتصاد الكلي الوطنية. وهي تعتمد على ثلاث ركائز هي:-

أ. أن شركات الاعمال هي وحدات جوهرية في الاقتصاد الوطني.

ب. تنجز شركات الاعمال اهدافها بشكل منسجم مع نشاطاتها المنسجمة هي الأخرى مع السياسات الاقتصادية الوطنية.

ت. تتحقق المصلحة العامة حينما تكون محاسبة شركات الاعمال مرتبطة بشكل كامل مع السياسات الاقتصادية الوطنية.

على وفق ما تقدم لكي تحافظ السياسة الوطنية على التشغيل الكامل عليها ان تتجنب دورات الاعمال الطويلة الناتجة عن الممارسات المحاسبية المتعلقة بتمهيد الدخل أو تشجيع صناعات معينة، والسماح باستخدام الاندثارات المعجلة في تلك الصناعات. وتعد السويد خير مثال لتطبيق أنموذج الاقتصاد الكلي.

٢- أنموذج الاقتصاد الجزئي:

في ظل هذا الأنموذج فإن الممارسات المحاسبية تطور وتنشأ من مبادئ الاقتصاد الجزئي وفي إطار ذلك فإن أنموذج الاقتصاد الجزئي للمحاسبة يكون مبني على عدد من المرتكزات هي:-

أ. تركز شركات الاعمال على نشاطات الاعمال

ب. أن الهدف الرئيس للشركات هو البقاء

ت. أن أفضل استراتيجية للبقاء هو تحقيق الأمثلية الاقتصادية

ث باعتبارها جزءاً من اقتصاديات الاعمال، فإن الممارسات المحاسبية يجب ان تنشأ مفاهيمها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي (الجزئي).

وهكذا يتبين لنا أن المفهوم المحاسبي الرئيس هنا هو أن العملية المحاسبية يجب ان ترتبط بحجم الاستثمارات في الشركة في أطر حقيقية وهذا ضروري لثلاثة اسباب هي:

أ- لا يمكن للشركة البقاء إذا تآكل رأسمالها الحقيقي.

ب. ينبغي أن يكون رأس المال المستثمر الثابت في الشركة الشيء الجوهرى الذي ينبغي ان تركز عليه الشركة في نشاطات الاعمال.

ت. ضرورة الفصل بين دخل الشركة ورأسمالها لغرض تقييم ورقابة نشاطات الشركة.

ولعل الذين يتبنون أنموذج الاقتصاد الجزئي في المحاسبة يستنتجون أن نظم القياس في المحاسبة يجب ان تستند الى الكلفة الاستبدالية. ويعد أنموذج المحاسبة الهولندي أفضل مثال عن هذا الأنموذج.

٣- أنموذج المحاسبة كحقل معرفي مستقل:

في ظل هذا المدخل ينظر الى المحاسبة كوظيفة خدمية وتنشأ من ممارسات الأعمال. وليس من حقل معرفي آخر مثل الاقتصاد. وهنا يعد الدخل القياس العملي لممارسة نشاطات الاعمال. وأن الافصاح الشامل والعادل يعد مبدءاً محاسبياً مقبولاً قبولاً عاماً. وهكذا فإذا كانت الاعمال تمثل المصلحة الرئيسة التي تخدم بواسطة المحاسبة، وإذا كانت المحاسبة توفر خدمات فاعلة وكفوة للأعمال فإن ممارسات الاعمال أن الولايات المتحدة وبريطانيا (Mueller) والمحاسبة يجب ان يقادان بالأنموذج نفسه من التطوير. يرى من الامثلة على هذا الأنموذج.

٤- أنموذج المحاسبة الموحدة:

ينظر الى المحاسبة هنا على انها مجموعة من الأساليب الرقابية والادارية ففي ظل هذا الأنموذج فإن المحاسبة تنمط وتستخدم كأداة رقابية وادارية من قبل الحكومات المركزية. فالتوحيد يتم في القياس والافصاح والعرض بهدف تسهيل استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة على جميع انواع

المنظمات من قبل المخططين الحكوميين والسلطات الضريبية والمديرين. وبشكل عام فإن أنموذج التوحيد يستخدم في الدول التي تعتمد

التخطيط المركزي، لذلك تستخدم المحاسبة لقياس الاداء وتوزيع الموارد وتجميع الضرائب، وتحديد الأسعار واساليب اخرى، وتعد فرنسا باستخدامها الخطة المحاسبية العامة (Computable General Plan) خير مثال لهذا الأنموذج

وقد أدرك (Mueller) أن جميع التقييمات المعتمدة على الحكم الشخصي في النماذج السابقة مرتبطة بشكل كامل مع متغيرات الاعمال او المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعترف بأن هناك مجموعة واسعة من العوامل لها تأثير واضح مثل النظام القانوني، والنظام السياسي والظروف الاجتماعية.

ثانياً: المدخل الهرمي (الهيكل) للتصنيف المحاسبي:

تبنى (Mueller) عام ١٩٨٣ التحليل البيئي لـ (Nobes) فقد أعتمد في تصنيفاته الافتراضية على المدخل النشوي (evolutionary approach) لتحديد ممارسات القياس في عدد من الدول الغربية المتطورة، أذ اعتمد الصيغة الهيكلية للتصنيف، ومثلما فعل (Nobes) فإن (Mueller) لم يدخل العوامل الثقافية في تصنيفه، بل اعتمد التمييز بين النظم المعتمدة على الاقتصاد الكلي والنظم المعتمدة على الاقتصاد الجزئي فقد قسمها الى منظور اقتصاديات الاعمال ومنظور ممارسات الاعمال، وفي إطار الاقتصاد الكلي قسمت تلك النظم ما بين النظم المعتمدة على القانون والضريبة الحكومية والنظم المعتمدة على اقتصاديات . الحكومة وهكذا فقد وضع الدول بالاعتماد على المرحلة الثالثة من التصنيف الذي اسماه (Family) ومن الامثلة على الدول التي تعتمد نظمها على القانون اليابان والمانيا) والتي تعتمد على الضريبة العائلات (فرنسا وايطاليا). من جانب آخر صنف (Nobes) الدول التي تعتمد على ممارسات الاعمال الى نظم متأثرة بالأنموذج الأمريكي ونظم متأثرة بالأنموذج البريطاني، وضمت المجموعة الأولى كندا فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في حين ضمت المجموعة الثانية استراليا ونيوزلندا وايرلندا فضلاً عن المملكة المتحدة (بريطانيا). واحتفظت هولندا بأنموذجها الخاص المعتمد على نظرية اقتصاديات الاعمال.

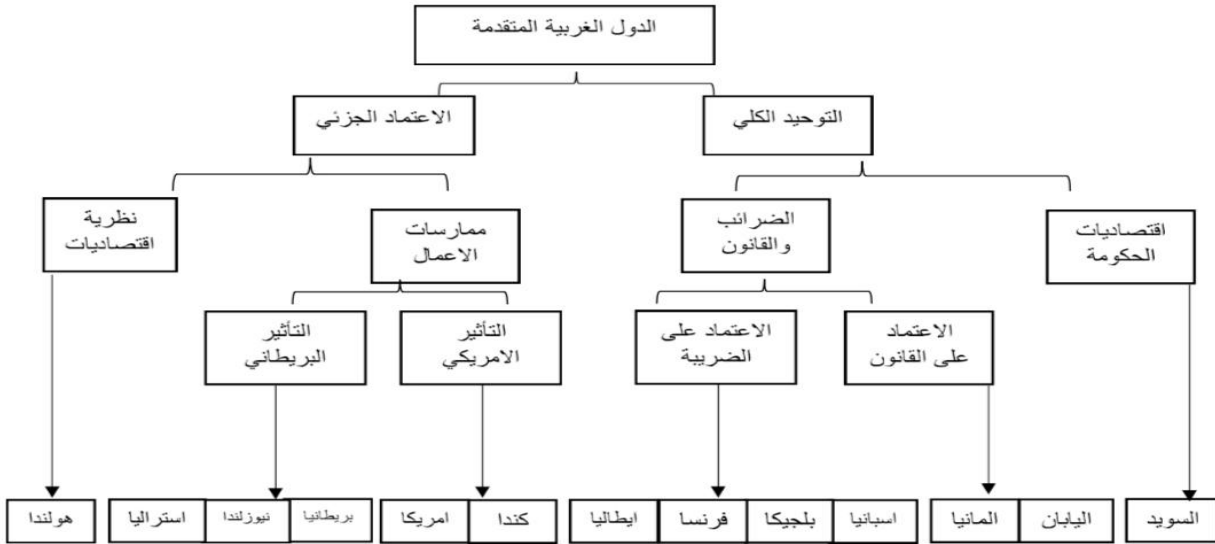
اختبر (Judgmental analysis) هذا التصنيف باستخدام اساليب التحليل التحكيمي (Nobes) للقياس

المحاسبي اعتماد الحكم الشخصي للباحث وتقييم ممارسات الابلاغ المالي لـ (١٤) دولة اوربية متقدمة، اذ شمل التقييم (٩) عوامل هي:

- أنواع المستخدمين للتقارير المالية للشركات المدرجة
- درجة إدراك القوانين والمعايير في ممارسة الاحكام
- أهمية الضريبة في القياس المحاسبي
- التحفظ الحبيطة والحذر
- القدرة على استخدام تعديلات الكلفة الاستبدالية في القوائم الرئيسية او الملحقة
- ممارسات توحيد القوائم المالية
- الجرأة في تكوين التخصيصات وسياسات تمهيد الدخل
- مستوى التوحيد في تطبيق القواعد المحاسبية

واختبر تلك العوامل بمرحلتين اذ عدت العوامل ١، ٢، ٣ متغيرات تفسيرية (explanatory Variables) العوامل ٤-٩ حلت على انها ممارسات القياس الشكل التالي يظهر نتائج تصنيف (Nobes).

الشكل (2-3)
التصنيف التحكيمي لـ (Nobes) (1983)



ومن الجدير بالإشارة اليه يرى (Nobes) أن تلك العوامل صممت لتعمل في الدول الغربية المتطور m التي تتشارك في تلك العوامل، لذلك إذا ما رغب باحث ما لتضمين الدول النامية أو دول أوروبا الشرقية، فمن الضروري عليه أن يبحث في عوامل مميزة أخرى مثل:

- درجة النمو الاقتصادي Degree of development of Economy
- طبيعة النظام الاقتصادي Nature of economic System

ثالثاً: المدخل الاستقرائي للتصنيف المحاسبي (التجريبي) The Inductive Approach:

على عكس المدخل الاستنباطي فإن المدخل الاستقرائي لتحديد النماذج المحاسبية تبدأ مع تحليل الممارسات الفردية للمحاسبة، ويبدو أن أهم الاسهامات في هذا النوع من التحليل قد جاءت من قبل (Franc & Nair) عام ١٩٨٠ الذين أنجزوا التحليل الإحصائي لممارسات المحاسبة الدولية باستخدام مسوحات شركة Price (waterhouse) لعامي ١٩٧٥، ١٩٧٣ التي لديها فروع في دول مختلفة، فهما ميزا بشكل تجريبي بين ممارسات القياس وممارسات الإفصاح لانهما يريان أن نماذج التطوير تختلف باستخدام هذا التمييز ولأسباب الآتية:

١- أن تطبيقات القياس والإفصاح في بعض الأحيان يقعان في مسؤولية جهتين مختلفتين من هياكل صنع القواعد ففي الولايات المتحدة مثلاً تخضع تلك القواعد لهيكلين مختلفين (يقصد هنا FASB & SEC) إذ تهتم لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) بالإفصاح فيما يهتم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بممارسات القياس والأمر نفسه نجده في بريطانيا فقانون إدارة الشركات الصادر عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الذي يقود الإفصاح يقع ضمن مسؤولية هيئة التجارة والصناعة في حين تقع ممارسات القياس على عاتق لجنة معايير المحاسبة (ASC)

٢- أن تطبيقات القياس يمكن أن تنفذ من قبل عدد واسع من منظمات الأعمال على خلاف تطبيقات الإفصاح المرتبطة (على سبيل المثال) بالتقارير الجزئية والعائد على السهم والتقارير المرحلية.

٣- ربما يختلف المعيار المأخوذ في اختيار تطبيقات القياس عن المعيار المأخوذ في اختيار تطبيقات الإفصاح، إذ أن عوامل مثل الملائمة والموضوعية والقابلية على التحقق ربما تعد مهمة في اختيار تطبيقات القياس بينما تشكل عوامل مثل اعتبارات الكلفة في اعداد البيانات عوامل مهيمنة في اختيار تطبيقات الإفصاح.

٤- يرى البعض أن اسواق المال الكفوءة تتعامل مع الإفصاح أكثر من تعاملها مع القياس.

ومع ذلك فقد اجريت اختباراتهم لشركة (Price Waterhouse) التي كانت تعمل في ٣٨ دولة عام ١٩٧٣ و ٤٦ دولة عام ١٩٧٥ وحدد الممارسات على وفق الآتي:

السنة / التصنيف	الإفصاح	القياس
٣٨/١٩٧٣ دولة	ممارسة ٨٦	ممارسة ١٤٧
٤٦/١٩٧٥ دولة	ممارسة ١٠٢	ممارسة ١٦٢

فبينما يتعلق بالقياس لـ (١٤٧) ممارسة عام (١٩٧٣) ولـ (٣٨) دولة وباستخدام التحليل العامل المعتمد على مصفوفة الارتباط لتحديد التشابه ما بين المتغيرات وجد أن الدول تقع ضمن المجاميع الآتية:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
استراليا	الارجنتين	بلجيكا	كندا
الباهاما	بوليفيا	فرنسا	اليابان
فيجي	البرازيل	المانيا	المكسيك
جامايكا	شيلي	إيطاليا	بنما
كينيا	كولومبيا	اسبانيا	الفلبين
هولندا	اثيوبيا	السويد	الولايات المتحدة
نيوزلندا	الهند	سويسرا	
باكستان	بارغواي	فنزويلا	

ايرلندا
روديسيا
سنغافورة
جنوب افريقيا
تريندا
بريطانيا

بيرو
اورغواي

وعند ملاحظة المكونات لكل مجموعة واعادة ترتيب الدول فيمكن اعطاء تسمية لكل مجموعة تمتلك ذات الخصائص وكالاتي:

المجموعة الأولى: أنموذج الكومنوليث البريطاني.

المجموعة الثانية: أنموذج أمريكا اللاتينية.

المجموعة الثالثة: أنموذج القارة الأوروبية.

المجموعة الرابعة: أنموذج الولايات المتحدة.

وعلى النسق نفسه اجريت الاختبارات الخاصة بالإفصاح وظهرت تصنيفات مختلفة.

المدخل الثقافي في التصنيف (ضمن المدخل الاستنباطي) Cultural Framework For

:Classification

(Gray) طور صيغ تصنيف تحكمية استنباطية معتمدة على جهوده الخاصة بربط المحاسبة الثقافية، فقد قام

بتصنيف العوامل الثقافية الـ (١٠) التي اقترحها (Hofstede) الى مجموعتين:

١- خصائص الصلاحيات والاذعان للنظم المحاسبية.

٢- خصائص القياس والافصاح للنظم المحاسبية.

اذ تتعلق الخصائص الأولى بالتنظيم التشريعي المحاسبي)، وفق صيغة الإجابة عن التساؤلات الآتية: من الذي ينظم المحاسبة؟، هل من خلال الرقابة التشريعية بواسطة القطاع العام، ام من خلال مهنة المحاسبة بواسطة القطاع الخاص. وهل أن القواعد مرنة ام موحدة؟ اما خصائص القياس والافصاح فهي تتعلق بالممارسات المحاسبية: ما هي أهمية التحوط وما هي درجة تأثيره على الإبلاغ المالي. من الجدير بالذكر اختبر كلاً من (Chanchani & Wilett) عام ٢٠٠٤ القيم المحاسبية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية في كلاً من الهند ونيوزلندا وحصلوا على نتائج داعمة لفرضيات Gray لا سيما في المهنية والتوحيد

ويعرض الشكل الآتي العلاقة بين العوامل الثقافية والممارسات المحاسبية:

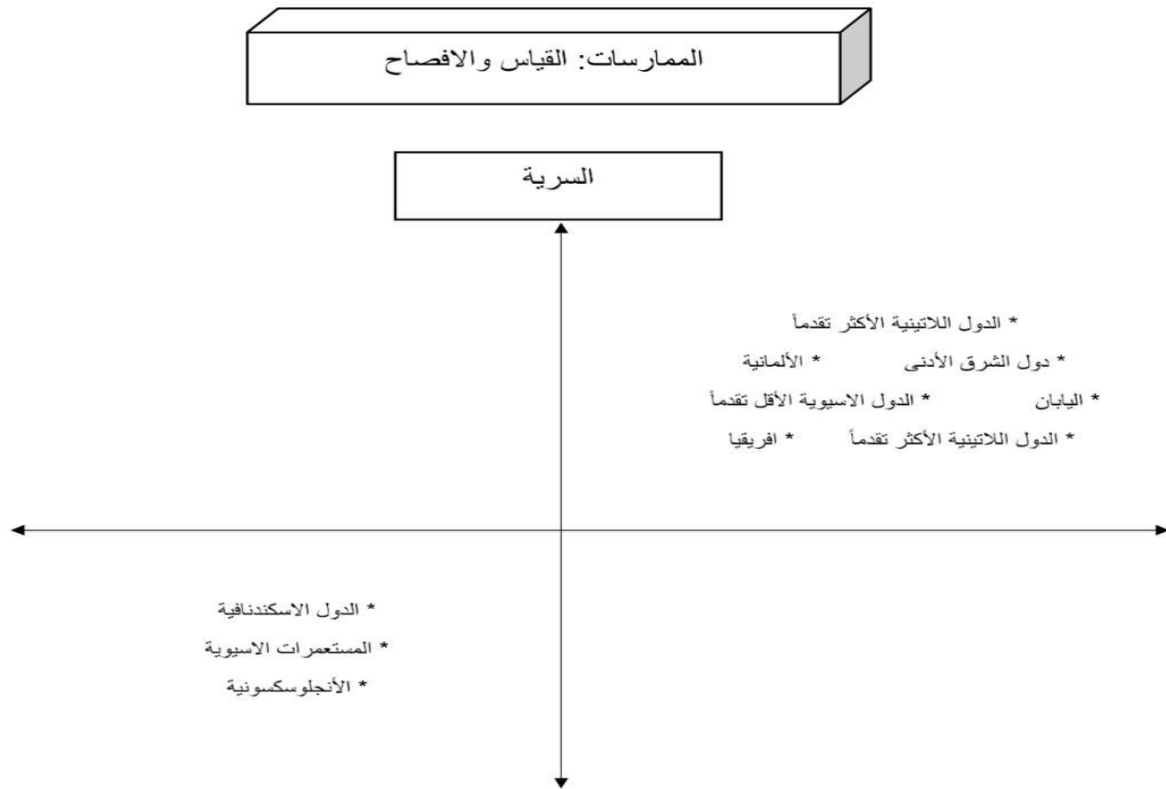
شكل (٣-٣)

مصفوفة العلاقة بين القيم المحاسبية والقيم الاجتماعية

الشفافية	السرية	الأمثلية	التحفظ	المرونة	التوحيد	الرقابة التشريعية	المهنية	القيم المحاسبية / نظام القيمة الأساسية
P	N	P	N	P	N	N	P	الفردية
N	P	N	P	N	P	P	N	الجماعية
N	P	n/a	n/a	N	P	P	N	تشنتت ضعيف للسلطة
P	N	n/a	n/a	P	N	N	P	تشنتت قوي للسلطة
N	P	N	P	N	P	P	N	تجنب عدم التأكد القوي
P	N	P	N	P	N	N	P	تجنب عدم التأكد الضعيف
P	N	P	N	n/a	n/a	n/a	P	الذكورة
N	P	N	P	n/a	n/a	n/a	N	الانوثة
P	N	P	N	n/a	n/a	N	P	المدى القصير
N	P	N	P	n/a	n/a	P	N	المدى الطويل

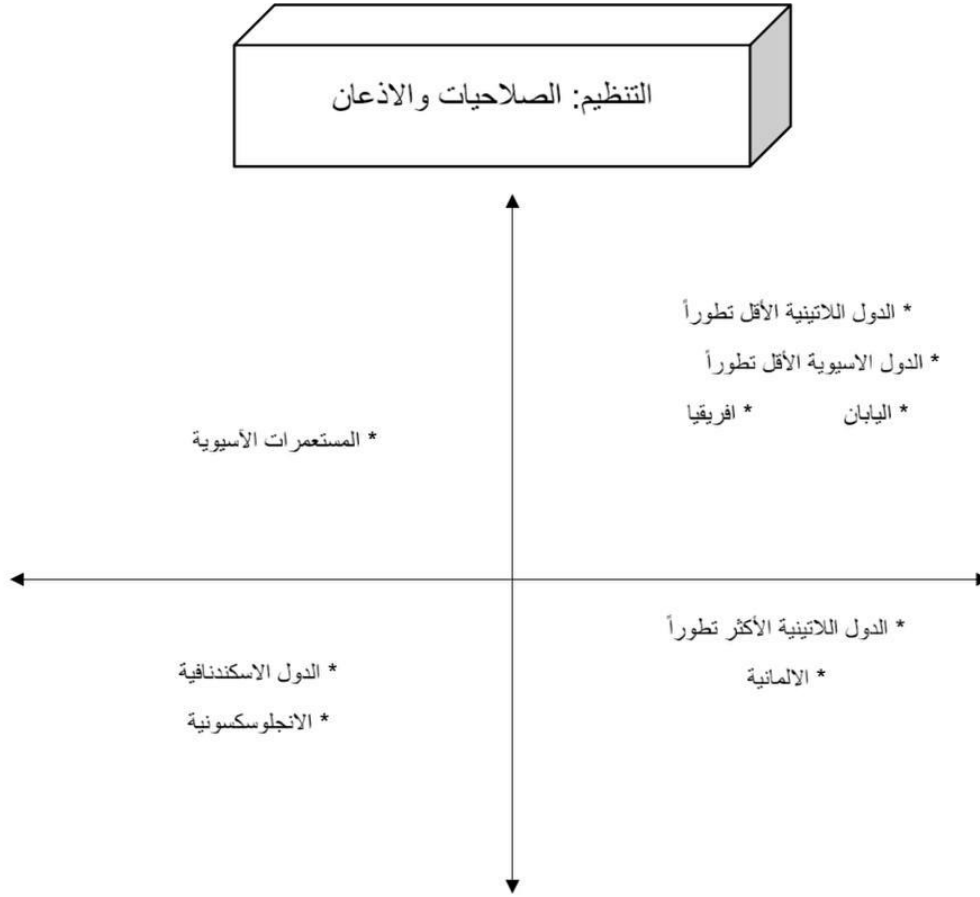
إن القيم المحاسبية أكثر ملاءمة للمهنية أو الصلاحيات التشريعية لأغراض النظم المحاسبية، فضلاً عن أن الإذعان يظهر ليكون مهنيًا أو من خلال التوحيد وكلاهما يرتبط بالتنظيم والتشريع ودرجة الإذعان (الالزام) أو الانسجام، ووفقاً لذلك فإن تلك المتغيرات يمكن تجميعها وتصنيفها في نطاق الافتراضات الثقافية الموضحة في الشكل ١٢.

شكل (4-3)
الإطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية



من جانب آخر فإن أكثر القيم المحاسبية ملائمة لممارسات القياس ونطاق الإفصاح عن المعلومات هي التحفظ والسرية، وهذه يمكن ان توحد وتصنف مع افتراضات القيم الثقافية في إطار تحكمي.

الإطار الثقافي لـ (Gray) لتصنيف النظم المحاسبية



لقد جاءت تصنيفات الدول في الشكلين أعلاه بالاعتماد على تصنيفات (Hofstede) الذي يعد رائداً في هذا المجال والذي هدف منها اكتشاف العناصر الهيكلية للثقافة، لا سيما تلك التي لها تأثير قوي فيما يعرف بالسلوك في مواقع العمل للمنظمات والمؤسسات، فالمحللين النفسيين يجمعون البيانات عن (القيم) من العاملين في الشركات المتعددة الجنسيات (MNE) الواقعة في (50) دولة داعماً تلك البيانات بقيم الفردية، وتمرکز السلطة، وتجنب ظروف عدم التأكد والرجولة، وظهرت النتائج المواقع الثقافية الآتية:

جدول (1-3)
المناطق الثقافية على وفق تصنيفات Hofstede

الدول اللاتينية الأكثر تقدماً	الدول الآسيوية الأقل تقدماً	الألمانية
<ul style="list-style-type: none"> • بلجيكا • فرنسا • الأرجنتين • البرازيل • إسبانيا • إيطاليا 	<ul style="list-style-type: none"> • أندونيسيا • باكستان • تايلند • تايوان • الهند • ماليزيا • الفلبين 	<ul style="list-style-type: none"> • النمسا • الكيان الصهيوني • ألمانيا • سويسرا
الدول اللاتينية الأقل تقدماً	دول الشرق الأدنى	الدول الانجلوسكسونية
<ul style="list-style-type: none"> • كولومبيا • الإكوادور • المكسيك • فنزويلا • كوستاريكا • شيلي • جواتيمالا • بنما • بيرو • البرتغال • السلفادور • أورغواي 	<ul style="list-style-type: none"> • الدول العربية • اليونان • إيران • تركيا • يوغسلافيا 	<ul style="list-style-type: none"> • استراليا • كندا • أيرلندا • نيوزلندا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة • جنوب أفريقيا
الدول الآسيوية الأكثر تطوراً	الدول الأفريقية	الدول الاسكندنافية
<ul style="list-style-type: none"> • اليابان 	<ul style="list-style-type: none"> • دول شرق أفريقيا • دول غرب أفريقيا 	<ul style="list-style-type: none"> • الدنمارك • فنلندا • هولندا • النرويج • السويد
المستعمرات الآسيوية		
<ul style="list-style-type: none"> • هونغ كونغ • سنغافورة 		

خامساً: مدخل السوق لتصنيف نماذج المحاسبة:

عام (١٩٩٨) تصنيفاً جديداً، يعتمد على الإبلاغ المالي للشركات بدلاً من تركيزه على (Nobes) اقترح الدول، اذ شهد العقد التسعيني من القرن الماضي نمواً مضطرباً في أسواق المال العالمية، ولكي تستطيع الشركات الوصول من نطاق أسواقها المالية الى أسواق دول أخرى، فإن كثيراً من الشركات عدلت ابلاغها المالي للإيفاء باحتياجات المستثمرين في أسواق رأس المال الدولية. وعلى وجه الخصوص فقد تحولت الشركات من القانون المحلي الى التكيف مع منظور حملة الأسهم الموجودة في ادلو التي تتبنى القانون العام، كما ان بعض النماذج الوطنية بدأت تفشل، اذ اكد Nobes ان نوع التمويل اصبح الآن أكثر أهمية من النظام القانوني في تصنيفات نظم الإبلاغ المالي، وعلى وفق ما تقدم فإن Nobes قسم نماذج الإبلاغ الى الملكية القوية (هيمنة الأطراف الخارجية)، والملكية الضعيفة هيمنة الأطراف الداخلية)، وعلى وفق هذا التصنيف فقد تقوم بعض الشركات (على سبيل المثال) من ألمانيا واليابان باعتماد نموذج محاسبي يستند الى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (US GAAP) او معايير المحاسبة الدولية (IAS).